الأمم المتحدة

A/HRC/23/21

الجمعية العامة

Distr.: General
16 September 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والعشرون
البند ٧ من جدول الأعمال
حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ريتشارد فولك*

موجز

يلاحظ المقرر الخاص في هذا التقرير المقدم عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢/١٩٩٣، استمرار عدم تعاون إسرائيل ويتناول عملية "عمود الدفاع" التي نفذتها إسرائيل والحالة العامة لحقوق الإنسان في قطاع غزة. ويتناول أيضاً توسيع المستوطنات الإسرائيلية، والأعمال التجارية التي تستفيد من المستوطنات الإسرائيلية وحالة الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل.

* تأخر تقديم الوثيقة.

(A) GE.13-16984 110314 170314

1316984

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٧	٣
ثانياً –	قطاع غزة	٨-٣٢	٦
	ألف– عملية "عمود الدفاع"	٨-١٥	٦
	باء – الظروف الاقتصادية والاجتماعية	١٦-٢١	١١
	جيم– الصحة في غزة	٢٢-٢٤	١٤
	دال – تنفيذ وقف إطلاق النار	٢٥-٣٢	١٥
ثالثاً –	المحتجزون الفلسطينيون في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية	٣٣-٣٨	١٧
رابعاً –	المستوطنات	٣٩-٤٩	٢١
خامساً –	الشركات المستفيدة من المستوطنات الإسرائيلية	٥٠-٥٦	٢٤
سادساً –	التوصيات	٥٧	٢٧

أولاً- مقدمة

١- من الضروري مرة أخرى تسليط الضوء على عدم تعاون إسرائيل في تنفيذ ولاية المقرر الخاص، وقد بلغ الأمر حد مسألة السماح له بدخول فلسطين المحتلة. وهذا الدخول لازم من أجل الحصول على معلومات مباشرة عن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على يد سلطة الاحتلال، وعلى التعاون الملائم من جانب الدول الأعضاء لإنجاز هذه المهام الرسمية على نحو ما تنص عليه المادة ١٠٤ والفقرة ٢ من المادة ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا التعاون محدد أكثر في البند ٢٢ من المادة السادسة المعنونة "الخبراء القائمون بمهمات لحساب منظمة الأمم المتحدة" من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وليتمكن المكلفون بولايات من الاضطلاع بمهامهم وفقاً لأفضل الممارسات، من المهم أن يحث مجلس حقوق الإنسان الدول الأعضاء على الوفاء بتلك الالتزامات.

٢- ويود المقرر الخاص أن يثير مسألة أخرى تتعلق باستقلالية ولايته ومصداقيتها وفعاليتها. فمنذ أن تقلد المقرر الخاص هذا المنصب، نشرت منظمة مرصد الأمم المتحدة، وهي منظمة تمارس الضغط "موالية لإسرائيل" اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمنظمة غير حكومية، مجموعة من المقالات التشهيرية التي تحط من قدره، وشوّهت مراراً وتكراراً آراءه بشأن قضايا قد تكون حساسة. وشنت حملة التشهير هذه في العديد من المحافل، بما يشمل مجلس حقوق الإنسان، وكذلك الجامعات حيث يلقي المقرر الخاص محاضرات باسمه الخاص عن مواضيع لا صلة لها بولايته. وأرسلت مقالات المنظمة التشهيرية إلى الدبلوماسيين والمسؤولين في الأمم المتحدة، بمن فيهم الأمين العام، الذي يبدو أنه أخذ هذه الادعاءات على محملها الظاهر، حيث وجه انتقادات علنية إلى المقرر الخاص. ومن المؤسف أن تحمل هذه الادعاءات اللامسؤولة والكاذبة محمل الجد، دون السعي إلى التماس آراء المقرر الخاص أو التحقق من صحتها. واقترح المقرر الخاص، واضعاً الأمور في نصابها، إجراء تحقيق بشأن منظمة مرصد الأمم المتحدة للتحقق من أنها منظمة مستقلة تعمل وفقاً لتسميتها وأهدافها المعلنة، ومن أن حكومة إسرائيل و/أو مجموعات الضغط الأخرى "الموالية لإسرائيل" التابعة للحكومة لا تمولها بطريقة غير مباشرة، والتأكد من أن برنامج عملها له صلة مباشرة بأهداف الأمم المتحدة ومقاصدها[(١)]. ويكفي إلقاء نظرة سطحية على الموقع الشبكي لمجموعة الضغط هذه لتبيّن أن شغلها الشاغل هو التشنيع، وأنه لا يوجد جدول أعمال يؤكد ادعاء المنظمة ممارسة الرقابة على أنشطة الأمم المتحدة[(٢)]. ورغم جهودها الرامية إلى النيل من مصداقية المقرر الخاص، لم تبد منظمة مرصد الأمم المتحدة أية انتقادات موضوعية و لم تدخل في أي مناقشة جادة بشأن تقارير المقرر الخاص. وهذا الافتراء على

(١) انظر http://csonet.org/?menu=30.

(٢) انظر www.unwatch.org.

مكلف بولاية في إطار الإجراءات الخاصة ينال من استقلال أي ولاية وبأهدافها الموضوعية. ويحول الأنظار من الرسالة إلى الرسول، ويصرف الاهتمام العام بعيداً عن الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان في سياقات يعتبرها مجلس حقوق الإنسان سياقات تبعث على قلق شديد. ويوصي المقرر الخاص بألا يُنظر إلى هذه المسألة فقط من حيث علاقتها بولايته، بل أن ينظر إليها أيضاً كمسألة مبدأ تتعلق بضمان تأدية المنظمات غير الحكومية دوراً مسؤولاً في إطار منظومة الأمم المتحدة. ومن المهم أيضاً حفز إرادة كبار مسؤولي الأمم المتحدة للدفاع عن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المعرضين لهذه الهجمات التمويهية، أو على الأقل، لعدم الاشتراك.

٣- وقام المقرر الخاص ببعثة إلى قطاع غزة في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بهدف إنجاز الولاية قدر الإمكان في ظل الظروف المشار إليها أعلاه. وكان الهدف من هذه البعثة هو التحقيق في مسائل تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمدنيين في غزة، حظيت باهتمام كبير نظراً للحصار الإسرائيلي الشامل القائم منذ منتصف عام ٢٠٠٧، والذي لا يزال يفرض مشقات غير مقبولة على السكان المدنيين. وأجرى المقرر الخاص، في أثناء بعثته، تحقيقات أيضاً في الآثار الناجمة عن عملية عسكرية كبيرة، أطلق عليها اسم "عمود الدفاع"، ونفذتها إسرائيل في الفترة من ١٤ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٤- وطرأت تطورات عديدة منذ تقديم التقرير السابق عن الولاية المقدّم إلى مجلس حقوق الإنسان. ولعل أهم التطورات تلك التي جرت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عندما صوتت الجمعية العامة للاعتراف بفلسطين كدولة غير عضو لها صفة مراقب، وهذا المركز يشكل خطوة في مسار إعمال الحق الجماعي وغير القابل للتصرف في تقرير المصير الذي يعود إلى الشعب الفلسطيني برمته.

٥- ودعي المقرر الخاص إلى إلقاء كلمة الافتتاح في مؤتمر دولي كرس لموضوع "الخيارات والاستراتيجيات التي يتيحها القانون الدولي للفلسطينيين" وعقد في ٨ و٩ أيار/مايو ٢٠١٣ في جامعة بيرزيت بمشاركة خبراء مرموقين من عدة بلدان. وخاطب المقرر الخاص الحضور عبر خدمة سكايب بعد أن تعذر عليه حضور المؤتمر شخصياً. وشدد، في عرضه، على حدود القانون الإنساني الدولي في سياق الاحتلال المطول، وهو شاغل أعرب عنه في تقاريره السابقة. ويميز المقرر الخاص بين ثلاثة نظم قانونية متداخلة، هي:

(أ) القانون الإنساني الدولي، كما يرد في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة) والبروتوكول الإضافي الأول: وهو مفيد في تحديد الانتهاكات المرتبطة بسلوك سلطة الاحتلال تجاه السكان المدنيين في الأرض المحتلة، بما يشمل بناء المستوطنات، والعقاب الجماعي، والاغتيالات الموجّهة، وتحويل المياه، والاستخدام المفرط للقوة، وظروف الاحتجاز والسجن. ويُعزى أحد أوجه القصور الأخرى إلى فشل الأطراف في اتفاقيات جنيف في الوفاء بالالتزام المنصوص عليه في المادة ١ المشتركة

"بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال". وفي حالة وجود نمط ثابت من الانتهاكات المستمرة لسنوات عديدة، كما في حالة احتلال إسرائيل لفلسطين، ينبغي اتخاذ تدابير بغية تشجيع الامتثال لأحكام الاتفاقية. وتتضح المسؤولية الجماعية للأطراف المتعاقدة عن "قمع الانتهاكات الخطيرة" من خلال المادتين ٨٦ و٩١ من البروتوكول الأول، وهو معاهدة أصبحت تشكل جزءاً من القانون الدولي العرفي؛

(ب) إطار أوسلو: أسند صلاحيات إدارية وحكومية تخص المنطقة ألف (مسؤولية فلسطينية)، والمنطقة باء (مسؤولية مشتركة فلسطينية وإسرائيلية) والمنطقة جيم (مسؤولية إسرائيلية) وأنشأ بالتالي نظاماً قانونياً مختلفاً نظراً لاختلاف معايير الحماية والتمتع بحماية القانون التي تنطبق على المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية. وعملية أوسلو، التي حددت فترة انتقالية لا تتجاوز مدتها خمس سنوات من أجل التوصل إلى حل لجميع قضايا الوضع النهائي، تعكس إقراراً إنسانياً بضرورة إنهاء الاحتلال العسكري لمجتمع معين. وتشير تقارير الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى أن الوجود الفلسطيني في المنطقة جيم (التي تغطي ٦١ في المائة من الأرض الفلسطينية ولا تعدّ سوى ٤ في المائة من السكان الفلسطينيين) يتعرض باستمرار لضغط شديد ويواجه تهديداً بالاستئصال. ويقدر عدد المستوطنين اليهود الذين يعيشون في ٢٠٠ مستوطنة وبؤرة استيطان في المنطقة جيم بنحو ٣٥٠ ٠٠٠ مستوطن، يسيطرون على أجود الأراضي، أغلبها من الأراضي المرتفعة، ويستهلكون كميات غير متناسبة من المياه التي تستخرج من طبقات المياه الجوفية المحلية، على حساب السكان الفلسطينيين. وبعبارة أخرى، شجعت صيغة أوسلو التمادي في التعدي على الأرض الفلسطينية في انتهاك للالتزام الوارد في اتفاقية جنيف الرابعة والقاضي بأن تمتنع سلطة الاحتلال عن تغيير طبيعة البلد المحتل أو الاستيلاء على موارده؛

(ج) ولا يوجد في الوقت الراهن أي إطار قانوني دولي واجب الانطباق يجسد مدى تعرض مصالح السكان المدنيين ورفاههم للخطر، ربما بشكل نهائي، إذا ما استمر الاحتلال لأكثر من خمس سنوات. إن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين مستمر منذ ٤٦ سنة، وهي فترة سببت اضطرابات عقلية خطيرة ارتبطت بالعيش لعقود دون حماية القانون ودون حقوق في ظل قيود صارمة على الحركة والسفر. ولا توجد دلائل تشير إلى أن الاحتلال الإسرائيلي سيزول. ويسرت حالة الطوارئ التي طال أمدها ما وصفته بعثة تقصي الحقائق بشأن المستوطنات الإسرائيلية التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان وصفاً دقيقاً بأنه "عملية ضم زاحف"[٣]. وأدت عملية الضمّ الإسرائيلية غير المشروعة والتلاعب الديمغرافي في القدس الشرقية إلى ظهور تهديدات هامة لحق الفلسطينيين في تقرير المصير. وفي رأي المقرر الخاص، تؤثر هذه المسائل بشكل مباشر في إعمال الحق في تقرير المصير، وتشكل ثغرة أو قصوراً في المفاهيم التقليدية للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. وينبغي أن تُعالج

(٣) A/HRC/22/63، الفقرة ١٠١.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذه الثغرة أو هذا القصور من خلال عقد مؤتمر دولي لصياغة اتفاقية بشأن الاحتلال الذي يدوم أكثر من خمس سنوات؛ وإن لم يتحقق ذلك، ينبغي أن تنظر لجنة تحقيق تتألف من خبراء مختصين في القانون الدولي في القضايا المتعددة ذات الصلة بالاحتلال الذي طال أمده.

٦- ومن المسلم به على نطاق واسع في التعليقات على النزاع الإسرائيلي/الفلسطيني أن المفاوضات المباشرة هي السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم وعادل، ولإعمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير. وبذلت الحكومات المعنية في الأشهر الأخيرة جهوداً جبارة، ساهمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الوسيط الرئيسي. وأفضت هذه الجهود إلى إعادة إحياء مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ مع إدخال بعض التعديلات عليها بغية السماح "بتبادل الأراضي"، الذي يشكل فيما يبدو وسيلة لضم كبريات الكُتل الاستيطانية إلى إسرائيل وفتح الباب أمام التعديلات الإقليمية خدمةً للمصالح الأمنية الإسرائيلية.

٧- وتراود المقرر الخاص شكوك حول جدوى المفاوضات المباشرة في الوقت الراهن، ولا سيما فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان للفلسطينيين، وأهمها حقهم في تقرير المصير. فلم تُستوف فيما يبدو الشروط السياسية المسبقة لإجراء مفاوضات مجدية: ذلك أن حكومة إسرائيل، التي تدعم المستوطنين وتتبنى رؤية توسعية واضحة للنطاق الإقليمي لإسرائيل وتنفذ سياسات ضم في الضفة الغربية، بما يشمل القدس الشرقية، غير مستعدة فيما يبدو للانسحاب إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ أو لتناول مسائل أخرى من قبيل تقسيم القدس، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وعدم تحويل مياه طبقات المياه الجوفية الفلسطينية والمساواة في السيادة لدولة فلسطين.

ثانياً- قطاع غزة

ألف- عملية "عمود الدفاع"

٨- نفذت إسرائيل، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عملية "عمود الدفاع" التي دامت لمدة ثمانية أيام، وهي أطول عملية استخدمت فيها القوة منذ "عملية الرصاص المصبوب". والجدول الزمني لأعمال العنف التي سبقت تنفيذ الهجوم أمر معقد، ولا يظهر وجود أي علاقة واضحة بين الأسباب والنتائج[٤]. فقد جرت أحداث عنف عبر الحدود وإطلاق صواريخ في الأيام التي سبقت الهجوم، ولكن هناك إجماع على أن اللحظة الحاسمة

(٤) "Israel launches Pillar of Defense amid Gaza escalation"، هآرتس، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. متاح على الرابط التالي: www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/timeline-israel-launches-operation-pillar-of-defense-amid-gaza-escalation.premium-1.479284.

حانت عندما اغتيل القائد العسكري في حماس، أحمد الجعبري، في عملية قتل مستهدف. وكان متوقعاً أن يكون اغتيال رمز كهذا فاتحة انتقام شديد من غزة. وهو ما أكده ناشط السلام غيرشون باسكين الذي يحظى باحترام واسع، حيث أقر بأن الجعبري، وقت اغتياله، كان يشارك في المراحل الأخيرة من مفاوضات لوقف إطلاق النار على المدى الطويل مع إسرائيل. وأشار باسكين، في مقال نشره في أثناء العملية، إلى أن إسرائيل استعملت جميع الخيارات العسكرية من أجل سحق قدرة غزة وإرادتها على الدخول في مقاومة عنيفة، وأضاف قائلاً إن "الشيء الوحيد الذي لم تجربه إسرائيل هو التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار متبادل في المدى الطويل"(٥). ومثلما أشار إلى ذلك باسكين، كان الجعبري مستهدفاً من قبل إسرائيل منذ وقت طويل، وكان يعرف بأنه من خطط لخطف واحتجاز الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. وكان الجعبري القيادي الذي أبقى على جلعاد شاليط حياً وفي صحة جيدة أثناء احتجازه لعدة سنوات، وكان من منع الميليشيات المارقة في غزة من ارتكاب أعمال عنف ضد إسرائيل. وعمل أيضاً على دعم اتفاقات وقف إطلاق النار السابقة التي أدت إلى انخفاض مستوى العنف على حدود غزة في الأعوام الأخيرة، مما ساهم في انخفاض عدد الإصابات من الجانب الإسرائيلي إلى الصفر منذ عملية "الرصاص المصبوب".

٩- وبررت إسرائيل تنفيذ عملية "عمود الدفاع" بكونها رداً دفاعياً على الصواريخ التي تُطلق من غزة. وأيدت الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوروبية عديدة هذا الادعاء. وأعربت وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييدها عند بدء الهجمات، حيث قالت: "إننا ندعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ونشجع إسرائيل على مواصلة بذل كل الجهود لمنع وقوع إصابات في صفوف المدنيين"(٦). واعتبر مؤيدو فلسطين استخدام إسرائيل للقوة على نحو متضافر ضد قطاع ضعيف وآهل بالسكان، هو قطاع غزة، بمثابة "اعتداء" و"عمل إجرامي". وحاجج المحللون العسكريون الإسرائيليون بالقول إن الهدف الاستراتيجي من وراء عملية "عمود الدفاع" هو استعادة قوة الردع في ضوء ازدياد أعمال العنف انطلاقاً من غزة مؤخراً وتدمير قدرات القوات العسكرية في غزة على إطلاق صواريخ بعيدة المدى(٧). وأعلن كلا الجانبين نصره عندما دخل اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه مصر حيز التنفيذ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتفادى الجانب الإسرائيلي القيام بهجوم بري كان قد قلب الرأي العام ضد العملية التي نفذتها إسرائيل في عام ٢٠٠٩، واتخذ خطوات لمنع وقوع إصابات في صفوف المدنيين. ومن جانب غزة، انخفض عدد الإصابات

(٥) "Israel's Shortsighted Assassination"، *نيويورك تايمز*، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي: www.nytimes.com/2012/11/17/opinion/israels-shortsighted-assassination.html?_r=0.

(٦) الولايات المتحدة الأمريكية. بيان صحفي لوزارة الخارجية، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي: www.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/11/200551.htm.

(٧) شلومو بروم وآل، *In The Aftermath of Operation Pillar of Defense*، معهد دراسات الأمن القومي، تل أبيب، ٢٠١٢، الصفحتان ٧ و٨.

في صفوف رجال الشرطة والنشطاء إلى حد كبير عن طريق تفادي المرافق المستهدفة والاختباء في مآوي آمنة، وقلّص حجم الأضرار اللاحقة بقاذفات الصواريخ بفضل التحرك السريع واستخدام منصات لإطلاق الصواريخ تحت الأرض. وتدعم شروط اتفاق وقف إطلاق النار ادعاء السلطات الفعلية في غزة بتراجع إسرائيل التي وافقت على الامتناع عن تنفيذ اغتيالات موجهة في المستقبل، وعلى الاجتماع لمناقشة فتح المعابر أمام حركة السلع والأشخاص. وترد أدناه مناقشة لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

١٠- وكان الهدف من بعثة المقرر الخاص هو جمع معلومات بشأن الوضع في قطاع غزة في ضوء دراسة الأمم المتحدة التي تفيد بأن بقاء غزة سيكون معرّضاً لخطر جسيم بحلول عام ٢٠٢٠[٨]. ولم يتخلّ المقرر الخاص عن هذا الهدف، إلا أن شواغل إضافية نشأت عن عملية "عمود الدفاع"، ذلك أن اتفاق وقف إطلاق النار كان قد دخل حيز النفاذ قبل ١٠ أيام فقط من قدوم المقرر الخاص. وأثارت جوانب عدة للهجمات قضايا خطيرة بموجب القانون الإنساني الدولي تتعلق بالاستخدام المفرط للقوة ضد سكان يعيشون في ظل ظروف الاحتلال. ورغم تنفيذ إسرائيل خطة فك الارتباط في عام ٢٠٠٥، فإنها لم تضع حداً لمسؤولياتها القانونية كسلطة احتلال. وتتجسد هذه النتيجة من خلال الرقابة التي تفرضها إسرائيل على الدخول إلى غزة والخروج منها عبر البر والبحر والجو؛ وغاراتها العنيفة المتكررة؛ والحصار المستمر منذ منتصف عام ٢٠٠٧. ويشبّه الوضع في غزة بسجن كبير مفتوح يتولى فيه النزلاء مراقبة الداخل في حين يتولى الحراس مراقبة المحيط.

١١- وقام المقرر الخاص بثلاثة أنشطة أثناء بعثته، هي الآتية: زيارة المناطق المستهدفة والاجتماع بالأسر التي تأثرت سلباً بعملية "عمود الدفاع"؛ وعقد جلسات مع مسؤولي الأمم المتحدة والممثلين الوطنيين والدوليين للمنظمات غير الحكومية التي تنشط في غزة؛ والاجتماع مع الصحفيين المحليين، والأطباء والأفراد المطلعين على سياسات وممارسات السلطات الفعلية وإجراء مناقشات مع موظفين رفيعي المستوى في السلطات الفعلية. وقد أتاحت هذه الأنشطة المكثفة أداة تنويرية لتقييم الوضع العام لحقوق الإنسان في غزة.

١٢- وزار المقرر الخاص إسماعيل محمد أبو طبيخ أصلان، في حي بمدينة غزة يقع قرب الحدود مع إسرائيل كان تعرض لقصف بالمدفعية الثقيلة وهجمات صاروخية. وذكر بعض السكان أن طائرات دون طيار استخدمت في الهجوم. والتقى المقرر الخاص مع سكان بالغين، معظمهم من الرجال، وصفوا له كيف دمرت الهجمات البنية التحتية المتواضعة (خاصة الكهرباء وخزانات المياه) في ذلك الحي الفقير جداً، وقتلت مواشيهم، التي كانت مصدراً حيوياً لكسب رزقهم الضئيل. وتحدثوا إليه أيضاً عن شعورهم المشترك بالضعف أثناء الهجمات، وذلك لعدم وجود مرافق توفر لهم الحماية. وتتحدث تقارير كثيرة عن أثر نفسي

(٨) فريق الأمم المتحدة القطري، *غزة في عام ٢٠٢٠: هل ستكون مكاناً ملائماً للعيش؟*، آب/أغسطس ٢٠١٢. متاحة على الرابط التالي: www.unrwa.org/userfiles/file/publications/gaza/Gaza%20in%202020.pdf.

عميق، ولا سيما على الأطفال الصغار الذين عانوا من الكوابيس والتبول اللاإرادي ونوبات الذعر.

١٣- وزار المقرر الخاص المترل المهدوم لعائلة الدلو، التي فقدت عشرة من أفرادها، بمن فيهم أربعة أطفال صغار خلال الهجمة. وقال جمال محمود ياسين الدلو، الجد الناجي للأطفال القتلى الأربعة، إنه تاجر في المواد الغذائية كان يعيش مع أسرته في حي النصر وكان يتمتع بظروف معيشية مريحة مقارنة بأغلبية سكان غزة. وذكر السيد الدلو أنه، خلال هجمات تشرين الثاني/نوفمبر:

كل واحد منا كان يمثل هدفاً. وكانت الطائرات الإسرائيلية والطائرات دون طيار تملأ السماء، وكان كل شيء يتحرك مهدداً بالقصف. وغادرت المترل متوجهاً إلى متجري على مثن سيارة أجرة لجلب ما تحتاجه الأسرة من الغذاء، ولكن عندما كنت هناك، جاءني أناس يبكون وقالوا لي إن مترلي تعرض للقصف، وكان ذلك أسوأ خبر تلقيته في حياتي. وهرعت إلى مترلي ووجدت العديد من الأشخاص يعملون على إزالة أنقاض البيت المهدوم.

وعلق السيد الدلو على مقتل أطفاله وأحفاده قائلاً:

إن لم يكن باستطاعتهم التعامل مع النشطاء الإسلاميين، فهل يحق لهم استهداف الأطفال؟ ليس لدينا مشكل إن هاجمت إسرائيل النشطاء، لكن هذا كان ظلماً كبيراً. فقدت أسرتي. ونمت في الشارع. نجيت أنا وابني فقط. إنها جريمة من أشنع الجرائم. وأين هي المحكمة الدولية لتلاحق المجرمين؟ هم يدمرون منازلنا، ويستولون على أراضينا، ويقتلون نساءنا وأطفالنا. فلمن أشتكي؟

وعبر صوت هذا الرجل عما لمسناه من شعور بالألم والأسى طوال الزيارة. وبالأساس، روى الضحايا الآخرون والناجون الذين تحدث إليهم المقرر الخاص نفس القصة. ومن منظور القانون الإنساني الدولي، إن ما يبدو مثيراً للانتباه هو أن الهياكل المدمرة كانت تقع في أحياء سكنية محددة بشكل واضح. وهناك مقياس جديد لتقييم المسؤولية عن توجيه ضربات عسكرية لأهداف مدنية. فمن جهة، أصبحت تكنولوجيا القذائف أكثر دقة، وتمكن من تفادي الأضرار العرضية أو الجانبية. وفي الوقت ذاته، فإن هذه الدقة الكبيرة تحمل على الاعتقاد بأن هذه الضربات المباشرة الموجهة ضد أحياء سكنية مدنية هي ضربات متعمدة، وبالتالي تكشف عن نية إجرامية. وفي بعض الحالات، قد يوجد شخص يعرف كناشط يعيش في مبنى سكني، لكن هذا الوجود لا يبرر استهداف مجمع سكني بأكمله. وفي هذه الظروف، فإن الضرر الجانبي الذي يلحق بالمدنيين يفوق بكثير الضرر المباشر الذي يلحق بأهداف مقبولة قانوناً. وأبلغ العديد من سكان غزة المقرر الخاص بأن القذائف لم تكن مخزنة في الأحياء السكنية و لم تطلق منها، بل إنها كانت مخزنة تحت الأرض وأطلقت من أماكن مفتوحة. وقدم مسؤولو الأمم المتحدة وممثلو المجتمع المدني الذين تولوا المراقبة والتحقيق بشأن

الامتثال لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي شرحاً موجزاً إلى المقرر الخاص. وتأكدت الشواغل المشار إليها أعلاه، واسترعت اهتمام المقرر الخاص مسائل أخرى ذات أهمية. وسلّط الضوء على استهداف إسرائيل المتعمد للصحفيين الذين قاموا بتغطية العملية العسكرية باعتباره مشكلة يجب على المجتمع الدولي حلها. وأعرب مراراً وتكراراً عن رأي مفاده أن الهجمات الإسرائيلية تشكل جزءاً من عقابها الجماعي للفلسطينيين. وفي هذا الصدد، تكررت الشكاوى بشأن إفلات إسرائيل من العقاب على ارتكابها هذه الأفعال، بما في ذلك بشأن تقاعس المجتمع الدولي عن التصدي لمشكلة إفلات إسرائيل من العقاب بحزم. وشدد أحد الممثلين على أن "إقامة العدل تستوجب مساءلة الإسرائيليين ودعم حقوق الفلسطينيين". وأبلغ المقرر الخاص بأن الهجمات الإسرائيلية التي كانت تقتصر على أهداف محددة في الأيام الأربعة الأولى من عملية "عمود الدفاع"، من أجل تفادي إلحاق إصابات وأضرار جسيمة بالمدنيين على ما يبدو، تحولت لاحقاً إلى هجمات على أهداف مدنية وزراعية واستعملت أنواعاً من الأسلحة أقل دقة، وخاصة القصف المدفعي البحري والبري. ولوحظ أيضاً أن هذه الهجمات أدت إلى تهجير ما يزيد عن ٦٠ ٠٠٠ شخص، لم يكن لديهم أي ملجأ بعد مغادرتهم أماكن إقامتهم. وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أن إمكانية التوصل إلى السلام مرتبطة بإنهاء الحصار ونقل حركة التجارة من الأنفاق إلى المعابر. ووجه اللوم إلى إسرائيل بسبب عدم وضوح تعريفها للمناطق المقيّدة الدخول ونطاقها. وكان للمقرر الخاص انطباع قوي بأن اتفاق وقف إطلاق النار، حتى وإن كان يتعين تنفيذه بالكامل، كان مجرد تدبير بديل مؤقت، وبأنه يجب إجراء تغييرات جوهرية حتى تتمكن غزة من تركيز طاقاتها على ضمان البقاء في المدى البعيد.

١٤- والتقى المقرر الخاص بعدد من ممثلي الصيادين في غزة، بمن فيهم نزار عياش، رئيس جمعية الصيادين، ومحمود العاصي، رئيس جمعية التوفيق. ويقوم نحو ٣ ٧٠٠ صياد بتزويد حوالي ٥٠ ٠٠٠ من سكان غزة بالغذاء. وتضررت صناعة صيد الأسماك بشدة من القيود التي تفرضها إسرائيل ومن التدخل في عمليات الصيد. وكانت منطقة الصيد المسموح بها قد قلصت إلى ثلاثة أميال بحرية، ما أدى إلى انخفاض شديد في أنشطة الإنتاج، حيث إن معظم الأسماك الصالحة للأكل توجد على مسافة تتراوح ما بين ١٢ و٢٠ ميلاً بحرياً من الشاطئ. ويبدو أن الهجمات التي نفذت خلال عملية "عمود الدفاع" استهدفت مباني على الشاطئ تملكها جمعية الصيادين وألحقت أضراراً كبيرة بالهياكل ودمرت أو ألحقت أضراراً بـ ٨٥ مركباً للصيد. وأبلغ المقرر الخاص أن هناك آمالاً كبيرة في أن تخفف القيود بعد وقف إطلاق النار، وخفت القيود إلى حد ما. وكان يُسمح بالصيد في منطقة تمتد من الساحل إلى ستة أميال بحرية، على الرغم من اتهام الزوارق الحربية الإسرائيلية بمضايقة أنشطة الصيد في الكثير من الأحيان، وإطلاق النار على المراكب، وتوقيف الصيادين، واستبعاد مراكبهم من منطقة صيد موسعة بوسائل بلغت حد قصف مراكبهم دون مبرر. ويصعب على أغلب صيادي غزة كسب ما يكفي من الرزق للحفاظ على حد أدنى من مستوى العيش لأسرهم. وتخلى العديد

منهم عن نشاط الصيد. وأبلغ المقرر الخاص أيضاً بأن المباني التي تعرضت للهجمات لم تكن تستعمل لتخزين الأسلحة، وأكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووسائط الإعلام الدولية هذه المعلومات. ومن البديهي في ظل ظروف الحصار أن صعوبات تزويد السكان بالغذاء الكافي والصحي تضاعفت بسبب القيود المفروضة على الميزانية التي تحد من قدرة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على سد النقص. وبناءً عليه، يمكن اعتبار السماح لسكان غزة بالاستفادة بشكل كامل من موارد صيد الأسماك واجباً أساسياً من واجبات سلطة الاحتلال.

١٥- والتقت البعثة أيضاً بنساء فلسطينيات كن سجينات أو لديهن أقارب في السجن. وكانت إحداهن الفلسطينية المعروفة دولياً، هناء شلبي، التي أطلق سراحها من سجن إسرائيلي في صفقة تبادل شاليط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ثم قُبض عليها من جديد في منزل أسرتها دون وجه حق. ولم تكن السيدة شلبي متهمة بجريمة، بل وُضعت قيد الاحتجاز الإداري، وهو إجراء يتعارض مع أحكام القانون الإنساني الدولي التي تقضي بالإسراع في توجيه التهمة وإجراء المحاكمة في حالة الاحتجاز. وفي أعقاب اعتقالها للمرة الثانية، أضربت السيدة شلبي عن الطعام وعرّضت حياتها للخطر. ووافقت السلطات الإسرائيلية على إطلاق سراحها، ولكن بشرط ترحيلها إلى غزة، بعيداً عن أسرتها. وهذا الإبعاد عقابي بوضوح، ولا يراعي حاجتها إلى البقاء مع أسرتها وإلى الرعاية الطبية بعد التجربة التي عاشتها، وهو ما يثير الانزعاج. وسجل المقرر الخاص روايات أخرى عن الأوضاع في السجون التي يواجهها الفلسطينيون، وهي كالآتي: الحبس الانفرادي، والحرمان من زيارات الأهل، ومعاقبة السجناء المضربين عن الطعام، والمعاقبة على النشاط السياسي، وعدم كفاية المرافق الطبية والعلاج. واستمع المقرر الخاص أيضاً إلى شكاوى بشأن صعوبات الوصول إلى مسؤولي الأمم المتحدة من أجل التظلم، ويمكن تلخيصها في تعليق واحد، هو: "الخوض في هذه التجربة يختلف تماماً عن التحدث بشأنها". وترد مناقشة أدناه لحالة السجناء الفلسطينيين.

باء- الظروف الاقتصادية والاجتماعية

١٦- عُقدت اجتماعات عدة مع مسؤولين في الأمم المتحدة وممثلين لمنظمات غير حكومية وخبراء في إطار تقييم الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وأجريت زيارات ميدانية لدراسة بعض الصعوبات المرتبطة بمرافق المياه والمجاري، وللوقوف على الأضرار التي تسببت فيها عملية "عمود الدفاع". والتقت البعثة نائب مدير الأونروا في غزة، الذي قدم بعض المعلومات الأساسية. وتتسم استنتاجاته العامة بالأهمية:

(أ) تعاني الأونروا "نقصاً حاداً في التمويل" لتقديم الخدمات اللازمة، خاصة الغذاء، للغزّاويين الذين يعتمدون على المساعدة؛

(ب) الاعتماد على المساعدة من الحدة بحيث يمكن وصفه بأنه من "الطوارئ"؛

(ج) الحصار الإسرائيلي مسؤول عن أزمة الاعتماد هذه، علماً بأن ٧٠ في المائة من سكان غزة يعتمدون على المساعدة اليوم، وهي نسبة مخيفة، مقارنة بـ ١٠ في المائة فقط قبل الحصار في عام ٢٠٠٧؛

(د) كان من المتوقع الانتهاء من معركة إعادة بناء المساكن التي دمرت أثناء عملية "الرصاص المصبوب"، في ٢٠١٣ لكن هذا الهدف غير قابل للتحقيق اليوم بسبب الأضرار التي خلفتها عملية "عمود الدفاع" والتي بلغت قيمتها ٢٠ مليون دولار؛

(هـ) وضع المياه مريع، ذلك أن ٩٠ في المائة من المياه الجوفية في قطاع غزة "غير صالحة للاستهلاك البشري"، وإسرائيل تحوّل حصة غير متكافئة من المياه الجوفية الساحلية.

١٧- وشُدد على أن السماح بالتصدير قد "يأتي بالعجائب" لاستعادة العافية الاقتصادية. ومن الإجراءات الملموسة أيضاً أن تسمح إسرائيل بالأنشطة الزراعية الفلسطينية بالقرب من المنطقة العازلة التي تعمل إسرائيل على إنشائها لدواع أمنية على الجانب الغزّاوي من الحدود. ومن أخطر التحديات قلة الكهرباء والمياه الملوثة. وأفيد بأن شبكة الأنفاق تجبر السكان على الاعتماد على السوق السوداء للحصول على سلع استهلاكية كثيرة، وهي عملية تقوي حماس، التي تحقق إيرادات كبيرة بفرضها ضرائب على التجارة التي تمر بالأنفاق، وتضعف السلطة الفلسطينية، التي تتأتى إيراداتها من المنتجات التي تدخل إلى غزة أو تخرج منها عن طريق المعابر.

١٨- ولا بد من اتخاذ إجراءات عدة لزيادة الفرص على الأجل الطويل في غزة:

(أ) تستلزم إعادة الاقتصاد إلى وضعه الطبيعي رفع الحصار، وهذا يستوجب بدوره من خمس إلى ١٠ سنوات من الجهود المتواصلة دون عراقيل؛

(ب) تمويل تشييد مرفق كبير للتحلية؛

(ج) الانتقال بالإنتاج الزراعي إلى المحاصيل التي تعتمد على المياه بدرجة أقل؛

(د) إقامة شبكات شمسية للتدفئة والكهرباء؛

(هـ) تحسين معالجة المجاري تفادياً للمزيد من تلوث البحر الأبيض المتوسط.

١٩- والتقت البعثة أيضاً أعضاء في مجموعة المياه والمجاري والنظافة الصحية[٩]، الذين أكدوا الحاجة الماسة إلى دعم الاكتفاء الذاتي وتحسين نوعية المياه. وأفيد بأن مشكلات الندرة والإمداد تفاقمت عندما فصلت إسرائيل غزة عن المياه الجوفية في الضفة الغربية، وهو عمل يخل فيما يبدو بالترتيبات المتعلقة بتوزيع المياه في الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (اتفاقات أوسلو الثانية). وتتعامل إسرائيل مع غزة كما لو كانت تتعامل مع كيان مستقل تماماً، في حين أن الجانب الفلسطيني يفضل معاملة الضفة

(٩) انظر www.washcluster.info.

الغربية وغزة على أنهما كيان واحد، لا سيما في سياسة المياه. فإسرائيل تحوّل ٩٢ في المائة من المياه الجوفية لصالحها، الأمر الذي يحرم غزة أكثر الطرق فعالية لتلبية احتياجاتها. والخيار العملي لغزة هو توظيف استثمارات كبيرة في التحلية رغم الشكوك التي أعرِب عنها ومؤداها أن إسرائيل تسعى إلى بيع تكنولوجيتها في مجال التحلية إلى غزة. فمن دون مبادرات للتحلية وتنقية المياه، من المرجح أن تُحْدث المياه الملوثة التي تهدّد الصحة العامة كوارثَ في غزة. وزُعم أن إسرائيل تسمح لغزة بأن تستثمر في برنامجها الخاص بها المتعلق بتحسين البنى التحتية ثم تقصف ما تَحَسّن. إن مسؤوليات إسرائيل، بصفتها سلطة احتلال، عن أمور من قبيل الماء والكهرباء، وهما جانبان أساسيان من حماية المدنيين، ضخمة. وأوصيَ بالنظر إلى مرافق التحلية والمجاري بأنها أهداف غير ملائمة عند شن إسرائيل غارات. وادُّعي أن استهداف تلك المرافق في السابق ثبط المانحين الأجانب عن الاستثمار مجدداً وأن صعوبات استيراد قطع الغيار حالت دون أعمال الصيانة. وشُدد على ضرورة توفير المزيد من الكهرباء لضخ المياه لزيادة كفاءة توظيف إمكانات غزة في إنتاج الغذاء. وأفيد أيضاً بتلف المياه بسبب مرافق معالجة معيبة، وزيادة الملوحة في المياه الجوفية، والمشاكل الإدارية التي تعترض التمويل الخارجي بسبب القطيعة بين اعتراف إسرائيل الرسمي بالسلطة الفلسطينية باعتبارها السلطة التي لا تزال تسيطر على غزة، من جهة، والسلطات القائمة بحكم الواقع، من جهة أخرى.

٢٠- ومن العوامل الأساسية لإقدار غزة على البقاء مسألة الأمن الغذائي. فمساحة القطاع تبلغ ٣٢١ ميلاً مربعاً، وتشير آخر تقديرات السكان إلى وجود ١,٧٥ مليون ساكن، الأمر الذي يجعل منها أحد أكثر الأقاليم كثافة سكانية وأشدها فقراً في العالم. وفاقَم هذه الظروف الأساسية إبقاء إسرائيل منطقة أمنية عازلة على الجانب الغزّاوي من الحدود يحرم المزارعين الفلسطينيين من ٣٤ في المائة من الأراضي الزراعية المتاحة. ودمرت التدخلات الإسرائيلية الدورية الآبار وقضت على حيوانات المزارع وجعلت من فلاحة الأرض عملاً محفوفاً بالمخاطر. وألحقت عملية "عمود الدفاع" أضراراً بالغة بالبُنى الزراعية وحظائر الحيوانات في جميع أنحاء غزة. وقيل للمقرر الخاص إن الزراعة كانت مستهدفة خصيصاً فيما يبدو. والأمل في الإقدار على بقاء القطاع الزراعي في الأمد البعيد معقود على رفع الحصار، وتحسين سبل الحصول على البذور، وتحسين الري، وتأمين الوصول إلى الأراضي، وتقليص المنطقة العازلة وتحديدها، وإعادة فتح باب تصدير المنتجات الرئيسة بكميات معقولة. وجميع التوقعات الطويلة الأجل التي تفترض استمرار نمو السكان وتحسين ظروف المعيشة، بما في ذلك التقليل من الاعتماد على المانحين الدوليين، متشائمة من مستقبل غزة لا سيما إذا استمر عزل القطاع عن الضفة الغربية والعالم الخارجي.

٢١- وازدادت خطورة الأوضاع سوءاً مؤخراً بسبب المواجهات بين سكان غزة والأونروا نتيجة نقص الغذاء[١٠]. وأكد توقعَ الأمم المتحدة انهيار غزة بوصفها كياناً قابلاً للبقاء بحلول عام ٢٠٢٠ ممثلون لمنظمات غير حكومية وجدوا ذلك التوقع متفائلاً، خاصة

(١٠) Mohammed Omer, "Anger at UNRWA in Gaza grows", Al Jazeera, 1 May 2013، متاح على الرابط التالي: www.aljazeera.com/humanrights/2013/04/20134294185559594.html.

بشأن نوعية المياه وتوفرها، واعتبروا أن توقع ذلك الانهيار في عام ٢٠١٦ أقرب إلى الواقع. وتهدد الظروف الراهنة بظهور عدوى صحية. فقد أفيد بانتشار صعوبات نفسية في صفوف الشباب قاطبة تقريباً. وترى الأونروا أنه لا يمكن تحسين الوضع العام في غزة إلا إذا زيدت ميزانيتها السنوية بمبلغ يتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليون دولار، وهو أمر مستبعد حالياً. وأشارت المنظمة غير الحكومية "مكافحة الجوع" إلى أن أي فرص لتحقيق الاكتفاء الزراعي وتأمين مقومات الحياة ستتوقف على استرداد ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المياه الجوفية الساحلية.

جيم- الصحة في غزة

٢٢- التقى المقرر الخاص خبراء في الصحة يعملون مع منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وبرنامج غزة للصحة النفسية. وعرضوا صورة قاتمة عن الأوضاع الصحية في غزة. وكان من استنتاجاتهم المفاجئة إجماعهم على تقييم مفاده أن الآثار الصحية لعملية "عمود الدفاع" كانت أشد من تلك المترتبة على عملية "الرصاص المصبوب" رغم قلة الإصابات. وأشاروا أيضاً إلى تنامي الشعور باستهداف الأحياء السكنية والمناطق الزراعية، وتعاظم الخوف من استدعاء العنف الماضي، وتزايد الحساسية من الاستضعاف الشديد. وبيَّن خبراء الصحة النفسية كيف أن كل تدخل عنيف كبير في غزة ينسف أي تقدم تحقق في السنوات الأخيرة ويتسبب في مزاج وواقع من الاكتئاب الخالص تلخصه كلمة كثيراً ما تُستعمل في تلك الاجتماعات: "التنمية العكسية".

٢٣- وعن الرعاية الطبية، تحدثت تقارير عن زيادة في الإحالات من أجل العلاج في إسرائيل ومصر (٨ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٧ و١٦ ٠٠٠ في عام ٢٠١١، على سبيل المثال) بالنسبة إلى المصابين بالسرطان وأمراض القلب، إضافة إلى أمراض أخرى لا يمكن علاجها في غزة. وتُعزى هذه الزيادة إلى عدم المقدرة على استيراد قطع الغيار، وعدم الاستثمار في المرافق الطبية المتقدمة. ورغم أوجه الخلل هذه، تحدث أخصائيون صحيون عن تحسن في الوضع الطبي العام عقب حادث مافي مرمرة في عام ٢٠١٠ عندما تيسر الحصول على رخص السفر (إقرار ٩٥ في المائة من الطلبات، ولو بتأخير مُضرّ في معظم الحالات) واستيراد بعض المعدات الطبية. وورد على المقرر الخاص تقارير عن وفيات مأساوية بسبب تأخير إصدار رخص السفر لمن يحتاجون إلى علاج عاجل أو رفضها.

٢٤- ففي أثناء عملية "عمود الدفاع"، أرهِقت مرافق الصحة العامة واضطُر السكان إلى الاعتماد على مساعدة المنظمات غير الحكومية، وسط الحديث عن انتشار واسع للإصابات الجسدية والنفسية. وشدد العاملون في برنامج غزة للصحة النفسية على نطاق الآثار التي أحدثها الحصار والعنف وقت الحرب على صحة المدنيين النفسية والتي كانت ضارة ومتراكمة. وتكلموا عن شدة الإجهاد لدى معظم سكان غزة وما يقترن به من أعراض

ثانوية تمثلت في اليأس، والإحباط والعجز، والآلام الجسدية المقترنة بالإجهاد الحاد، مثل ارتفاع ضغط الدم بين الأطفال. وألمح البعض إلى أن الإجهاد والتحديات الاقتصادية المتمثلة في الاسترزاق يبدوان مرتبطين بزيادة العنف المترلي، واضطراب الكرب التالي للرضح. وبالنسبة للأطفال الذين يبلغون من العمر أكثر من ٧ سنوات، ثمة مؤشرات على عودة الذكريات المؤرقة للفظائع التي عاشوها أثناء عملية "الرصاص المصبوب". وشُدد على أن الخبراء الطبيين هم أيضاً من الناجين من أوضاع مسببة للصدمات ويحتاجون إلى استشارة. وإذا كان سكان غزة الذين يعانون توعكات في صحتهم الجسدية يلتمسون المساعدة، فإن المصابين بصعوبات نفسية يترعون إلى عدم التماسها بسبب الموانع الثقافية التي تحول دون الاعتراف بوجود مشكلات نفسية. وحتى مع مراعاة ذلك، أفيد بوجود فجوة في العلاج تتراوح نسبتها بين ٧٠ و٨٠ في المائة بين من يحتاجون إلى مساعدة ولا يتلقونها بسبب أوجه القصور التي يعانيها نظام الصحة. أضف إلى ذلك المخاوف الصحية الشديدة المتعلقة بالأمراض المقترنة بالمياه الملوثة ونقص الغذاء اللذين أديا إلى انتشار توقف النمو بين الأطفال. وفصّل الطبيب النفساني، الدكتور إياد السرّاج، القول في هذه الانطباعات في أحد الاجتماعات فأكد ملاحظات أخصائيين صحيين آخرين وشدد على كثير من القضايا التي تُفاقم الأوضاع، مثل رفض المشافي الإسرائيلية قبول المرضى القادمين من غزة وغير القادرين على دفع تكاليف العلاج الباهظة. وأوصى بإنشاء صندوق خاص للمرضى يمكن الاعتماد عليه في العلاج خارج غزة.

دال- تنفيذ وقف إطلاق النار

٢٥- تضمن اتفاق وقف إطلاق النار[١١] بين سلطات الأمر الواقع في غزة وإسرائيل تفاهماً على ألا تكتفي إسرائيل بوقف الاشتباكات فوراً بل تمتنع عن الاقتحامات والاغتيالات في غزة وتسمح بحركة الأشخاص والبضائع على المعابر. ورغم التأويلات المختلفة للاتفاق، مثل ادعاء بعض الإسرائيليين أن الاتفاق معروض للنقاش فقط، فقد كانت تطلعات عامة، على الأقل من جهة الفلسطينيين، إلى أن تخفف إسرائيل خنقها المدنيين وتجعل الحياة مطاقة. وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض، أحجم كلا الطرفين كثيراً عن استئناف الاشتباكات رغم أن العديد من التطورات توحي بأن إسرائيل لم تتقيد بروح اتفاق وقف إطلاق النار. فقد كانت إشارات قليلة على تخفيف الحصار، لكنْ استؤنفت في الأسابيع الأخيرة الاغتيالات الموجهة لمناضلين مشتبه فيهم والاقتحامات التي تنفذها قوات الدفاع الإسرائيلية في غزة. واستمرت قوات الأمن الإسرائيلية، باطراد يبعث على القلق، في الإفراط في استخدام القوة لإنفاذ الإجراءات المتعلقة بالمناطق المقيَّدة. ويرد أدناه كثير من الأمثلة على الإخفاقات في الأسابيع والأشهر الأخيرة.

(١١) انظر "Conflict along the Gaza Strip", Reuters, 21 November 2012. متاح على الرابط التالي: http://live.reuters.com/Event/Conflict_on_the_Gaza_Strip/57460762.

٢٦- ويشعر المقرر الخاص بالانزعاج من الإفراط في استخدام القوة عند إنفاذ الإجراءات المتعلقة بالمناطق المقيدة براً وبحراً، إضافة إلى اقتحامات الجيش بالجرافات في غزة. ويشعر بالقلق أيضاً إزاء التدابير العقابية التي تتخذها إسرائيل، مثل تقسيم منطقة الصيد وإغلاق معابر الحدود، الأمر الذي يصل إلى حد العقاب الجماعي في حق المدنيين.

٢٧- وفي ٢٢ شباط/فبراير، أفيد بأن قوات الدفاع الإسرائيلية أطلقت الرصاص الحي على مجموعة من الفلسطينيين كانوا يتنزهون عن بعد ٤٠٠ متر تقريباً من السياج الحدودي، الأمر الذي تسبب في إصابة ثلاثة أشخاص بجروح. وفي ٩ و١٩ شباط/فبراير، قُبض على ستة صيادين في حادثين منفصلين على مسافة تقل عن ستة أميال بحرية من السواحل. وفي كلا الحادثين، أطلق سراح الصيادين في اليوم نفسه، لكن قواربهم صودرت. وفي ١٨ و٢١ شباط/فبراير، أصيب أربعة صيادين برصاص على يد القوات الإسرائيلية عن مسافة قدرها ثلاثة أميال بحرية من الساحل، اثنان منهم برصاص مطاطي، والآخران، أحدهما قاصر، بشظايا رصاص حي.

٢٨- وقيل إن إسرائيل أغلقت معبر كيرم شالوم وشددت القيود على المناطق المقيّدة في البر والبحر رداً على قصف صاروخي لكتائب شهداء الأقصى في ٢٦ شباط/فبراير. واتخذت أيضاً تدابير صارمة لفرض احترام القيود، مثل إطلاق الرصاص الحي دون سابق إنذار، الأمر الذي خلّف إصابات بالغة في صفوف بعض المدنيين، من بينهم مزارعون. فقد قتلت إسرائيل أربعة فلسطينيين وأصابت ١٠٦ بجروح في المناطق المقيدة منذ وقف إطلاق النار[١٢]. وزادت القوات البحرية الإسرائيلية هجماتها على الصيادين الفلسطينيين ضمن ستة أميال بحرية باستخدام الرصاص المطاطي والرصاص الحي، دون سابق إنذار في بعض الحالات، رغم اتفاق وقف إطلاق النار الذي يشمل منطقة الصيد من ثلاثة إلى ستة أميال بحرية. واقتحمت دبابات وجرافات قوات الدفاع الإسرائيلية غزة مراراً في الأشهر الماضية لإجراء عمليات تسوية وتنقيب.

٢٩- وفي ٢١ آذار/مارس، قلصت إسرائيل مجدداً المنطقة البحرية على طول الساحل بثلاثة أميال بحرية[١٣]. وأمرت بمكبر صوت الصيادين الذين يريدون الصيد في مناطق تصل إلى ستة أميال بحرية بألا يفعلوا إلا في حدود ثلاثة أميال بحرية. وفي ٢٣ و٢٤ آذار/مارس، أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية النار على قوارب فلسطينية تقع على بعد ١,٥ ميل بحري من الساحل[١٤].

---

(١٢) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حماية المدنيين، تقرير أسبوعي، ١٩-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣. متاح على الرابط التالي: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_weekly_report_2013_03_01_arabic.pdf.

(١٣) المرجع نفسه، ١٩-٢٥ آذار/مارس. متاح على الرابط التالي: http://www.ochaopt.org/documents/ochaopt_weekly_breifing_notes_2013_03_25_arabic.pdf.

(١٤) المرجع نفسه، ١٩-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ (انظر الحاشية ١٢).

٣٠- ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء إغلاق إسرائيل معبر كيرم شالوم دورياً في إطار الانتقام الرامي إلى تشديد الخناق على غزة. فهذا المعبر تمر به البضائع، من بينها نحو ٤٠ في المائة من المواد الغذائية وغيرها من المواد الأساسية، مثل غاز الطبخ. وإغلاقه مدة طويلة يؤدي إلى نقص في المواد الأساسية وارتفاع أسعارها. وبعد ٢١ آذار/مارس، أغلقت إسرائيل المعبر، الأمر الذي أفضى إلى توقف حركة البضائع للمرة الثانية بعد الإغلاق الذي امتد من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس. وفُرضت أيضاً قيود على معبر إيرز، الأمر الذي حد من حركة الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية والذين لديهم رخص. وفتحت السلطات الإسرائيلية مجدداً معبر كيرم شالوم ليوم واحد في ٢٨ آذار/مارس بعد أن أغلقته سبعة أيام متتاليات. واستؤنف العبور عن طريق معبري إيرز وكيرم شالوم في ٢ نيسان/أبريل، رهناً بالقيود التي كانت مفروضة قبل ٢١ آذار/مارس.

٣١- وفي الوقت الذي يثير فيه قلقاً بالغاً استمرار قوات الاحتلال في الحصار غير المشروع لغزة وعدم تحملها مسؤولياتها القاضية بحماية المدنيين، فإن المقرر الخاص جزِعٌ لما يبدو أنه عقاب جماعي من إسرائيل لجميع سكان غزة المدنيين.

٣٢- وسيظل اتفاق وقف إطلاق النار محل اختبار، لكن المقرر الخاص يدرك أن الاستمرار في حصار غزة يبقى شغل سكانها الشاغل. وقد بلغت قبضة إسرائيل الخانقة مبلغاً أصبحت معه صادرات غزة عبارة عن عدد قليل من شاحنات الزهور المقطوفة وألواح التمر والطماطم الكرزية والتوابل[١٥]. ويحجّم الحصار الإسرائيلي إمكانات النمو الاقتصادي في قطاع غزة.

ثالثاً- المحتجزون الفلسطينيون في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية

٣٣- لم يزل المقرر الخاص يشعر بالقلق من التقارير التي تتحدث عن معاملة آلاف الفلسطينيين المحتجزين أو الأسرى في إسرائيل. ففي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان يقبع في سجون إسرائيل نحو ٤ ٨٠٠ فلسطيني[١٦]. ويعرب المقرر الخاص عن بالغ قلقه من استمرار إسرائيل في تجاهل المشاكل التي ما فتئ هو وسواه من هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان يصفونها في تقاريرهم الرسمية المتعلقة باحتجاز الفلسطينيين[١٧]. والنتائج هي انتهاكات إسرائيلية على نطاق واسع. وفي الوقت الذي يلفت فيه المقرر الخاص الانتباه إلى الحالات والقضايا المثيرة للقلق في الفترة المشمولة بالتقرير، فإن السياسات والممارسات التالية لا تزال تثير قلقاً شديداً ومستمراً: الاحتجاز دون تهمة وغيره من أشكال الاحتجاز التعسفي،

---

(١٥) State of Israel, Ministry of Defense, Gaza Crossing – Weekly Report, 10 – 16 March 2013. متاح على الرابط التالي: www.cogat.idf.il/Sip_Storage/FILES/5/3895.pdf.

(١٦) انظر B'Tselem, Statistics on Palestinians in the custody of the Israeli security forces. متاح على الرابط التالي: www.btselem.org/statistics/detainees_and_prisoners.

(١٧) انظر A/66/358، وA/66/370 ، وA/67/550 ، وA/HRC/7/17 ، وA/HRC/20/32 .

مثل إساءة إسرائيل استخدام الاحتجاز الإداري؛ والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة واللاإنسانية والمهينة؛ والإكراه على الاعتراف؛ والحبس الانفرادي، الذي يعمّ الأطفال أيضا؛ والحرمان من تكافؤ وسائل الدفاع؛ والحرمان من زيارات أفراد الأسرة واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والحرمان من التمثيل القانوني؛ والظروف غير المقبولة في السجون ومراكز الاحتجاز؛ وانعدام فرص تلقي الرعاية الصحية اللازمة، الذي قد يصل أحياناً حد الإهمال الطبي؛ والحرمان من التعليم، الذي يشمل الأطفال. ويتخلل هذه المخاوف تجاهل إسرائيل الصارخ للمادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة.

٣٤- ولا تزال معاملة إسرائيل الأطفال الفلسطينيين المحتجزين تُثير الجزع. فقد عبر المقرر الخاص عن كثير من مخاوفه في هذا الصدد في تقريره المقدّم إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١[١٨]. وذكّرت اليونيسيف المجتمع الدولي مؤخراً بأن معاملة إسرائيل الأطفال الفلسطينيين لا تنفك تنتهك اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب[١٩]. وتخلص إلى أنه "لا يوجد بلد في العالم يُحاكَم فيه الأطفال بانتظام أمام محاكم أحداث عسكرية، لأن هذه الأخيرة، بحكم طبيعتها، لا توفر الضمانات الكفيلة باحترام حقوقهم"[٢٠]. وخلصت أيضاً إلى أن "إساءة معاملة الأطفال [الفلسطينيين] الذين يعرضون على نظام الاحتجاز العسكري [الإسرائيلي]، طيلة مراحل العملية، من لحظة اعتقال الطفل حتى ملاحقته ثم إدانته والحكم عليه، تشكل في ما يبدو سلوكاً متفشياً وذا طابع ممنهج ومؤسسي". وفي إشارة توضيحية لحجم المشاكل، ذكَرت اليونيسيف أن استنتاجاتها قامت على أمور منها ١٠ سنوات من الادعاءات المستمرة. ومن الإشارات التوضيحية الأخرى على الأمر نفسه ما جاء في إحدى توصياتها: "ينبغي للسلطات الإسرائيلية أن تنظر فوراً في إجراء تحقيق مستقل في التقارير التي تتكلم عن إساءة معاملة الأطفال في نظام الاحتجاز العسكري عملاً بالتوصيات التي قدمها في عام ٢٠٠٢ [...] المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة". ولا يزال يُنتظر من إسرائيل أن ترد على أكثر من ١٠ سنوات من الانتهاكات الخطيرة في حق الأطفال الفلسطينيين. ومن المعبّر المقارنة بين معاملة إسرائيل الأطفال الفلسطينيين بمعاملتها الأطفال الإسرائيليين، بمن فيهم المستوطنون في فلسطين[٢١]. وهذه المقارنة هي إحدى طرق فهم طبيعة التمييز الصارخ للاحتلال الإسرائيلي.

٣٥- وتمثل وفاة عرفات جرادات في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٣ بأحد مرافق الاحتجاز الإسرائيلية علامة أخرى على الجرائم التي تُرتكب داخل نظام الاحتجاز الإسرائيلي. ومع أنه

(١٨) A/66/358.

(١٩) *Children in Israeli military detention: observations and recommendations*, UNICEF, February 2013. متاح على الرابط التالي: www.unicef.org/oPt/UNICEF_oPt_Children_in_Israeli_Military_Detention_Observations_and_Recommendations_-_6_March_2013.pdf.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ١.

(٢١) A/67/550، الفقرة ١٦.

لم يُسجّل رسمياً أي سبب لوفاته[٢٢]، فإن كبير الأطباء الشرعيين للسلطة الفلسطينية، صابر العالول، شرّح الجثمان وأفاد بوجود أمارات واضحة على سوء المعاملة والتعذيب على جثة جرادات البالغ من العمر ٣٠ عاماً والذي كان في صحة جيدة. وأفاد بأن سبب وفاة السيد جرادات صدمة عصبية نجمت عن ألم شديد ناتج عن إصابات جراء التعذيب المباشر والمفرط. ووجد الدكتور العالول على جثة السيد جرادات تكدّماً حاداً أعلى الظهر، وآخر غائراً على طول العمود الفقري، وثالثاً كبيراً على كلا جانبي الصدر. وكشف التشريح تكدّماً على ذراعيه وداخل فمه، ودماً حول أنفه، وثلاثة ضلوع مكسرة[٢٣]. إن وفاة أسير أثناء استجوابه دائماً ما يثير القلق، لكن إسرائيل مصرة على تجنيب العقاب موظفيها الذين يستجوبون الفلسطينيين، وهذا ما أثبتته دراسة جاء فيها أن أكثر من ٧٠٠ شكوى اعتداء على يد أعوان أمن إسرائيليين استجوبوا فلسطينيين في الفترة ٢٠٠١-٢٠١١، لم تسفر عن أي تحقيق جنائي[٢٤]. وتمس الحاجة في هذا الإطار إلى تحقيق خارجي وموثوق لتوضيح ملابسات وفاة السيد جرادات.

٣٦- وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، توفي فلسطيني آخر وهو في سجن إسرائيلي. وتفيد كل التقارير بأن ميسرة أبو حمدية توفي بسبب السرطان. لكن المقرر الخاص تلقى إفادات جديرة بالتصديق تدعي عدم تلقيه رعاية صحية كافية قد تصل إلى حد الإهمال الطبي. ومن تلك الادعاءات التأخر أربعة أشهر قبل إرسال السيد حمدية إلى المشفى، وإمداده بدواء غير مناسب ثم نقله كي يكشف عنه طبيب عيون عندما كان يعاني من آلام في حلقه وكانت غدده اللمفاوية واللعابية منتفخة. وأبلغ المقرر الخاص بأن إسرائيل حرمت أبناء السيد أبو حمدية حقوق الزيارة لمدة ١١ عاماً ولم تفرج عنه حتى عند تأكّد أن السرطان بلغ مراحله الأخيرة. وتوفي السيد أبو حمدية وهو مكبّل إلى سرير في سجن دون حضور أسرته، ولا حتى توديعها إياه. ينبغي اعتبار وفاته في هذه الظروف في سياق سنوات من التقارير التي تحدثت عن عدم توفير الرعاية الصحية والإهمال الطبي اللذين يعانيهما الفلسطينيون الذين تحتجزهم إسرائيل[٢٥]. وتفيد معلومات تلقاها المقرر الخاص بأن ما لا يقل عن ٥٤ حالة من الإهمال الطبي أفضت إلى وفاة فلسطينيين في سجون إسرائيل.

---

(٢٢) بعثة إسرائيل لدى الأمم المتحدة في جنيف، Autopsy on Palestinian detainee Arafat Jaradat, 28 February 2013. متاح على الرابط التالي: http://embassies.gov.il/UnGeneva/NewsAndEvents/Pages/Autopsy-on-Palestinian-detainee-Arafat-Jaradat.aspx.

(٢٣) www.alhaq.org/images/stories/PDF/2012/Arafat_Jaradat.pdf.

(٢٤) "Torture and abuse under interrogation", B'Tselem, 1 January 2011. متاحة على الرابط التالي: www.btselem.org/torture/impunity.

(٢٥) انظر A/66/358 وA/67/550. وانظر أيضاً "Oversight and Transparency in the Israeli Penal System", Physician's for Human Rights – Israel, July 2008. متاح على الرابط التالي: www.phr.org.il/uploaded/דוח%20שקיפות%20ובקרה.pdf.

٣٧- إن شعور الأسرى الفلسطينيين لدى إسرائيل باليأس أدى بكثيرين إلى الإضراب عن الطعام احتجاجاً على معاملتهم وظروف احتجازهم[٢٦]. ففي نهاية الفترة المشمولة بالاستعراض، كان سبعة فلسطينيين مضربين عن الطعام[٢٧]، وهم: سامر البرق، وسامر العيساوي، ويونس الحروب، ومحمد أحمد النجار، وزكريا الحيح، وإبراهيم الشيخ خليل، وحازم الطويل. وكل واحد منهم يحتج على احتجازه إلى أجل غير مسمى ودون تهمة. وكان السيد الطويل مضرباً عن الطعام مدة غاية في الطول وهو معرض للموت. وجاء في تقارير إعلامية أن إسرائيل عرضت الإفراج عنه بشرط نفيه إلى بلد آخر. ومن المرجح أن ينتهك إجراء النفي المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر النقل الجبري للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة. وكانت تلك هي المعاملة التي عومل بها أيمن شراونة الذي أنهى إضرابه عن الطعام الذي دام قرابة ٧ أشهر في أواسط شهر آذار/مارس مقابل نفيه إلى غزة ١٠ أعوام.

٣٨- ومن المفيد الإشارة إلى أنه أطلق سراح السيد شراونة والسيد العيساوي في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في إطار صفقة بين إسرائيل وحماس ترتب عليها الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. وينبغي للإسرائيليين والفلسطينيين والفاعلين الدوليين أن ينشغلوا لكون حكومة إسرائيل تسعى إلى الإخلال بشروط تلك الصفقة. وإذا كان أفرِج عن ١ ٠٢٧ أسيراً فلسطينياً مقابل جندي إسرائيلي واحد، فإن السلطات الإسرائيلية قبضت مجدداً منذئذ على ما لا يقل عن ١٥ فلسطينياً كان أفرج عنهم. وفي نهاية الفترة محل الاستعراض، كان ١٢ منهم لا يزالون يقبعون في السجن. ومبلغ علم المقرر الخاص أنه لم توجَّه إلى أولئك الأسرى أي تهمة جنائية أو سواها. أضف إلى ذلك أن إسرائيل أثبتت استعدادها تجاهل الاتفاق الذي أبرم في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢ مع ممثلي الأسرى الفلسطينيين الذين أنهوا الإضراب عن الطعام الذي شارك فيه ما لا يقل عن ١ ٠٠٠ فلسطيني. وجاء في ذلك الاتفاق أن تخرج إسرائيل الأسرى من الحبس الانفرادي، وتسمح بزيارات الأسر، وتحد من اللجوء إلى الاحتجاز الإداري، وتبذل الجهود اللازمة لتحسين الظروف العامة، مقابل إنهاء الإضراب عن الطعام[٢٨]. وتشير التقارير كلها إلى أن إسرائيل تراجعت عن كل بند من تلك البنود. ويبدو أن نظام الاحتجاز الإسرائيلي مصمم بالخصوص لتمزيق المجتمع الفلسطيني، بإيجاد مناخ من التعسف وعدم الاستقرار والضعف. ويذكّر المقرر الخاص المجتمع

(٢٦) "Palestinian on Hunger Strike 'in Mortal Danger'", theRealNews.com, 23 March 2012. متاح على الرابط التالي: http://therealnews.com/t2/index.php?.

(٢٧) "Eight on Hunger Strike: Hunger Strikes are the Weapon of Prisoners in the Fight Against Administrative Detention", Addameer, 10 March 2013. متاح على الرابط التالي: www.addameer.org/etemplate.php?id=584.

(٢٨) انظر "End of hunger strike by security prisoners", 14 May 2012، بالنقر على الرابط التالي: http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/2FA82C2602EA28E585257A13004C821D.

الدولي بأن إسرائيل احتجزت أكثر من ٠٠٠ ٧٥٠ فلسطيني منذ بدء الاحتلال في عام ١٩٦٧، أي نحو ٢٠ في المائة من السكان الفلسطينيين.

رابعاً- المستوطنات

٣٩- يساور المقرر الخاص القلق من استمرار إسرائيل في توسيع المستوطنات بطريقة ممنهجة بواسطة الإعانات، والمصادرات، وهدم البيوت وأوامر الهدم، ومنح رخص بيوت في المستوطنات، وتكثيف استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٣، هدمت إسرائيل ٢٠٤ من البيوت والمباني الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تشريد ٣٧٩ فلسطينياً[٢٩].

٤٠- وجدد تقرير بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في آثار المستوطنات الإسرائيلية التأكيد على أن إسرائيل تسيطر كلياً على المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وتستمر في تشجيعها وتَعهّدها بواسطة بنى تحتية وتدابير أمنية. وانتهى إلى أن بناء المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بمثابة "شبكة من أعمال التشييد والبنية التحتية تؤدي إلى نشوء عملية ضم زاحف يحول دون إنشاء دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً وقابلة للحياة ويقوّض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير"[٣٠]. وتتباين عملية "الضم الزاحف" التي تعيد رسم ملامح الضفة الغربية مع تأجيل إسرائيل ضم القدس الشرقية، لكن كليهما ينتهك صراحة اتفاقية جنيف الرابعة.

٤١- ففي تموز/يوليه ١٩٧٩، أي ١٢ عاماً على إنشاء أول مستوطنة إسرائيلية غير شرعية، كفر عتصيون، في الضفة الغربية، خلص تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ٤٤٦(١٩٧٩) لدراسة الأوضاع المتعلقة بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، إلى استنتاجات مشابهة، أي أن نمط سياسة الاستيطان يؤدي إلى "تغييرات عميقة ولا رجعة فيها ذات طبيعة جغرافية-سياسية وسكانية في تلك الأراضي بما فيها القدس"، وأن إسرائيل، بتنفيذها سياسة الاستيطان، "استخدمت أساليب - قسرية غالباً ومراوغة أحياناً - منها التحكم في موارد المياه، ومصادرة الممتلكات الخاصة، وتدمير البيوت، وإبعاد الأشخاص" و"تجاهلت حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها خاصة حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم"[٣١]. وأوصت اللجنة بأمور منها أنه "ينبغي دعوة إسرائيل إلى التوقف على

(٢٩) OCHA, Protection of Civilians Weekly Report, 23-29 April 2013. متاح على الرابط التالي: http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/9128D6CBDC71A71C85257B60004D974C.

(٣٠) A/HRC/22/63.

(٣١) S/13450.

وجه الاستعجال، في مرحلة أولى، عن إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة وبنائها والتخطيط لها. أما مسألة المستوطنات القائمة فتُحَلّ لاحقاً".

٤٢- وبعد ما يناهز ٣٤ عاماً على ذلك، وعلى أثر بعثة دولية أخرى لتقصي الحقائق، لا تزال إسرائيل تستخف بالقانون الدولي الإنساني دون أدنى عقاب، بما في ذلك الواجب المنصوص عليه في المادة ٤٩(٦) من اتفاقية جنيف الرابعة والقاضي بعدم نقل سكانها إلى الأرض المحتلة. ويعبر رئيس الوزراء الأسبق أرييل شارون بإيجاز عن التزام إسرائيل بمشروع الاستيطان، حين قال:

> أرى أن ما يحدد مصيرنا لأجيال قادمة عدد المستوطنات اليهودية. فمن دون التقليل من أهمية الحرب والقتال دفاعاً عن بلدنا، أعتقد أنه كان لي الشرف، لدى إنشاء المستوطنات في الخليل، والنقب، وهضبة الجولان، ويهودا والسامرة، ووادي الأردن، وقطاع غزة، بصفتي رئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان ووزير الدفاع، أن أقرر إنشاء ٢٣٠ مستوطنة في جميع أنحاء إسرائيل [...]. إن المستوطنات، من وجهة نظري، هي أهم شيء[٣٢].

٤٣- ومن المعبّر عن سياسة إسرائيل ونواياها بشأن المستوطنات أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بعد أن قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٩/٦٧، منح فلسطين صفة دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، رخص في بناء ٣ ٠٠٠ وحدة جديدة في المستوطنات. ويشير سجل سكان إسرائيل إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، زاد بنسبة ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ فبلغ ٦٥٠ ٠٠٠ مستوطن.

٤٤- وفي خلال توسع المستوطنات الإسرائيلية الذي لا يتوقف، أقِرّ بناء ٦ ٦٧٦ وحدة سكنية في عام ٢٠١٢، منها ٣ ٥٠٠ وحدة خاصة بالممر "E1" المثير للجدل بين القدس الشرقية ومعاليه أدوميم. وأوضحت الحكومة الفلسطينية في تقرير لها صدر في آذار/مارس ٢٠١٣ وقدمته إلى لجنة الاتصال المخصصة، أن "من شأن" البناء في منطقة باب الشمس/"E1" "أن يدق الإسفين الإسرائيلي الأخير من المستوطنات الذي يمتد من القدس الشرقية المحتلة إلى البحر الميت، الأمر الذي يؤدي إلى فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، ومن ثم تبديد كل الآمال في دولة فلسطينية حرة وذات سيادة وقابلة للاستمرار"[٣٣].

---

(٣٢) *Ariel Sharon – Life Story: A Biography*, "1977–1982 Settlement Fever and the Peace with Egypt". متاح على الرابط التالي: www.ariel-sharon-life-story.com/12-Ariel-Sharon-Biography-1977-1982-Settlement-Fever-and-the Peace-with-Egypt.shtml.

(٣٣) تقرير حكومة فلسطين إلى لجنة الاتصال المخصصة، ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣ (متاح على الرابط التالي: www.mopad.pna.ps/en/images/PDFs/SoP_AHLC%20Report_14%203%202013_Final%20Print.pdf)، ص ١٣.

٤٥- وفي القدس الشرقية، يواصل المستوطنون جهودهم للتوسع بوسائل منها الإخلاء. وجاء في إحصاءات جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ٢٩٩ فلسطينياً شردوا إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، من كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير ٢٠١٣، مقابل ٨٧٩ في عام ٢٠١٢[٣٤].

٤٦- وتدل حالة عائلة شماسنة، التي تسكن حي الشيخ جراح منذ عام ١٩٦٤، والمعرضة اليوم للإخلاء على يد القيّم العام ومالكي العقار اليهود الإسرائيليين، على اتجاه أعمّ. فمع أن بعض العائلات الفلسطينية في الشيخ جراح تشملها أحكام قانون المستأجرين المحميين لعام ١٩٧٢، فقد أفيد بأن عائلة شماسنة غير مؤهلة للحماية لأنه لم يكن لديها اتفاق استئجار بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٧. وكان من المتوقع أن تصدر المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً في هذه القضية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣[٣٥].

٤٧- وفي قضية تشريد أخرى لفلسطينيين، تعمل البلدية الإسرائيلية ووزارة النقل على استكمال طريق سريع في بيت صفافا لتوسيع المستوطنات في الجزء الجنوبي من القدس الشرقية وحوله، وتعجيل ضم غوش عتصيون. ولم يُستشر المقيمون الفلسطينيون أثناء عملية التخطيط ولن يستفيدوا من الطريق السريع الذي سيعبر وسط بيت صفافا. وبمجرد أن يُستكمل الطريق السريع، سيجد سكان بيت صفافا أنفسهم في مجتمع محلي مجزّأ وسيخضعون لقيود إضافية على حرية التنقل وفرص الوصول إلى الخدمات الأساسية. وسيتابع المقرر الخاص عن كثب الطلب الذي رفعه سكان بيت صفافا من أجل استصدار أمر وقف فوري من المحكمة العليا الإسرائيلية التي من المقرر أن تنظر في الطلب في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣[٣٦].

٤٨- هذا، وإن عنف المستوطنين مستمر بلا توقف ويؤثر يومياً في الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. ففي عام ٢٠١٣، أفيد بوقوع ١٤٦ حادث عنف تسبب في إصابة فلسطينيين أو إضرار بممتلكات[٣٧]. وتتراوح حوادث عنف المستوطنين بين الاعتداءات الجسدية على الفلسطينيين - بما فيها إطلاق الرصاص الحي والرشق بالحجارة - وتخريب المدارس وتدنيس المساجد وإتلاف الممتلكات الخاصة. وقد أتلفت مئات أشجار الزيتون وغيرها من الأصول الزراعية المملوكة لفلسطينيين في عام ٢٠١٣. وبصرف النظر عن الآثار المقصودة المتمثلة في

---

(٣٤) OCHA, Humanitarian Monitor Monthly Report, February 2013 (متاح على الرابط التالي: http://unispal.un.org/unispal.nsf/47d4e277b48d9d3685256ddc00612265/b624803c42fee33885257b39004d09fd?OpenDocument)، ص ١٨.

(٣٥) المرجع نفسه، ص ١٢-١٥.

(٣٦) Civic Coalition for Palestinian Rights in Jerusalem, Urgent Appeal for Action, 6 April 2013. متاح على الرابط التالي: http://civiccoalition-jerusalem.org/human-rights-resources/publications/submissions/urgent-appeal-action-0.

(٣٧) OCHA, Protection of Civilians Report, 30 April to 6 May 2013. متاح على الرابط التالي: http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/6111ACFD5B247B8C85257B66004C31B0.

تخويف الفلسطينيين والإضرار بهم، من الجوانب المثيرة للقلق في هذا العنف هو أن قوات الدفاع الإسرائيلية لا تكاد تفعل شيئاً لحماية الفلسطينيين أو التحقيق في اعتداءات المستوطنين. وفي أغلب الأحيان، تصل القوات الإسرائيلية إلى مسرح أعمال العنف التي يثيرها المستوطنون وتقف متفرجة، بل تفعل أسوأ من ذلك برش الفلسطينيين بعبوات الغاز المُدْمِع وإطلاق الرصاص المطاطي عليهم، وهذا أسوأ؛ ويشهد على كل ذلك الأشرطة المرئية المتكررة. فإن نجحت دعوة رئيس حزب البيت اليهودي، نفتالي بينيت، في تغيير قواعد الاشتباك، نمّت لدى المستوطنين الإحساس بأنهم فوق القانون.

٤٩- ولم يَصدر عن الائتلاف الذي شُكل مؤخراً في إسرائيل أي شيء يدل على تخليه عن سياسة الدولة التي تتجاهل القانون الدولي. فوزير الإسكان، أوري أريئيل، أعلن في التلفاز، قُبيل زيارة رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما إسرائيل وفلسطين، أن "البناء سيستمر في السياسة الحكومية المنتهجة حتى الساعة"[٣٨]. ويعتقد المقرر الخاص أن الشروط السياسية لمفاوضات السلام لن تُستوفى ما لم تثبت إسرائيل حسن نيتها عملاً باتفاقيات جنيف بخصوص المستوطنات.

خامساً- الشركات المستفيدة من المستوطنات الإسرائيلية

٥٠- ركز المقرر الخاص الانتباه على الشركات التي تستفيد من المستوطنات الإسرائيلية في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢[٣٩]. وخُصص جزء رئيسي من التقرير لإلقاء الضوء على نخبة من الشركات التي انخرطت في أعمال ربحية ترتبط بالمستوطنات الإسرائيلية. وأشار المقرر الخاص إلى التزامه باستيضاح تلك الشركات، ويود في هذا الصدد أن يشير إلى ردودها باختصار. ويشار لاحقاً إلى التطورات الإضافية الأخيرة في موضوع الشركات المستفيدة من المستوطنات الإسرائيلية.

٥١- فمن بين الشركات البالغ عددها ١٣ والمسلط عليها الضوء في التقرير المذكور، وردت ردود من أسّا أبلوي (Assa Abloy)، وسيميكس (Cemex)، وديكسيا (Dexia) وجي٤س (G4S)، وموتورولا (Motorola)، وفولفو (Volvo). ولم يرد أي رد من آهافا (Ahava)، وكاتربيلار (Caterpillar)، وإلبيت سيستم (Elbit Systems)، وهيوليت - باكار (Hewlett-Packard)، وميهادرين (Mehadrin)، ومجموعة ريوال القابضة (Riwal Holding Group)، وفيوليا إنفايرنمنت (Veolia Environment). ومما يثير الانزعاج أن الشركات الست الأخيرة قررت أنه من غير اللازم الرد على ادعاءات وجود تجاوزات وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي

(٣٨) "يقول وزير الإسكان أوري أريئيل، إن توسيع المستوطنات الإسرائيلية سيتواصل"، وكالة رويترز، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٣.

(٣٩) A/67/379.

الإنساني. ولم ترد هيوليت – باكار وفيوليا إنفايرنمنت رغم أنهما وقعتا على الميثاق العالمي، الأمر الذي يستوجب التزاماً بحسن نية بالتقيد بالمبادئ التوجيهية لسلوك الشركات.

٥٢- وجاء في جواب فولفو أن ميركافيم (Merkavim) لم تعد تنتج حافلات تنقل الأسرى من فلسطين إلى إسرائيل. لكن فولفو كررت حجتها التي مفادها أن "من المؤسف والمحزن أن تُستعمل منتجاتنا في التخريب [،] لكننا لا نملك أي وسيلة في النهاية لمراقبة الطريقة التي تُستعمل بها منتجاتنا ولا أين". ويشير المقرر الخاص إلى أن هذا النمط من الحجج اعتمدته شركات أخرى، وأنه يعتزم التأكد من توافقه مع القوانين والمعايير والالتزامات الدولية المنطبقة في تقرير مقبل.

٥٣- وأبلغت موتورولا المقرر الخاص قائلةً:

> إن أنشطتنا العالمية، بصفتنا شركة مواطِنة مسؤولة، تتوافق مع ما ينطبق من قوانين الولايات المتحدة والقوانين المحلية والوطنية وغيرها، إضافة إلى مدونة قواعد السلوك التجاري الخاصة بنا. ولدى شركتنا مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان والمصممة على نحو يسمح بالتأكد من أن عملياتنا على الصعيد العالمي تتقيد بأرقى معايير النزاهة.

للأسف، لا يجيب هذا الرد على الادعاءات التي تذهب إلى أن موتورولا توفر نظم مراقبة واتصالات هي جزء لا يتجزأ من البنية التحتية للمستوطنات وحواجز التفتيش الإسرائيلية على طول الجدار، وأن تلك النظم تسهل فرض القيود غير المشروعة على حرية الفلسطينيين في التنقل داخل أرضهم. ومن المهم خاصة معرفة الكيفية التي تضع بها سياسة الحيطة الواجبة التي تأخذ بها موتورولا في الحسبان تلك الادعاءات عندما تنظر لاحقاً في بيع منتجات إضافية لدولة إسرائيل.

٥٤- وتلقى المقرر الخاص ردوداً إيجابية بعض الشيء من أسّا أبلوي، وديكسيا، وجي٤س، وسيمكس. وأوضحت أسا أبلوي أن مصنع مول – تي – لوكس (Mul-T-Locks) التابع لها نُقل من برقان، بفلسطين، إلى يافني، بإسرائيل، في عام ٢٠١١. وأوضح جواب ديكسيا أن الكيان المعني هو ديكسيا إسرائيل المحدودة، وأنها، بصفتها مصرفاً غير معني بخدمات التجزئة، لا تقدم قروضاً للأفراد. وأكدت أيضاً أن ديكسيا إسرائيل المحدودة تقدم خدمات القروض التي توفرها حكومة إسرائيل للمستوطنات. وأكدت جي٤س اعتزامها فسخ العقود مع المستهلكين المعنيين وأن صلاحية تلك العقود تنتهي من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥. وقدمت أيضاً نظرة عامة على تقدمها في وضع سياساتها وتكريس ممارساتها في مجال حقوق الإنسان، ويُتوقع ذلك في عام ٢٠١٣. وأكدت سيمكس أنها تدرك أن إسرائيل سلطة احتلال في فلسطين، وأوضحت أن مصانعها في ميشور أدوميم، وموفو حورون، وعطروت، لا تنتج سوى الخرسانة دون سواها من مواد البناء. وأكدت سيمكس أن محجر عتير ليس مستوطنة إسرائيلية، لكنها أشارت في هذا الصدد إلى قرار أصدرته محكمة العدل

العليا الإسرائيلية وصف الأمر بأنه سياسي وليس قانونيا. وإذا كانت سيمكس أشارت أيضاً إلى واجب سلطة الاحتلال، بمقتضى المادة ٥٥ من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، حماية رأسمال الدولة المحتلة أرضُها، فإن المقرر الخاص يذكّر بأن الأرباح المتأتية من المحجر تذهب إلى سيمكس التي تملك ٥٠ في المائة، إضافة إلى محاجر كفر غيلادي. لكن، من المشجع أنه انتهى إلى علم المقرر الخاص أن سيمكس قالت في ردها على تقريره إنها "تنظر في إمكان إجراء تدقيق داخلي جديد لمصانع الخرسانة لسيمكس إسرائيل [كذا] قصد التحقق من التوافق مع مبادئ الميثاق العالمي".

٥٥- ويُلفت انتباه المجتمع الدولي أكثر فأكثر لأنشطة الشركات الإسرائيلية والدولية التي تدر أرباحاً من أنشطتها في فلسطين المحتلة. فقد أشارت بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في المستوطنات الإسرائيلية إلى كثير من الانتهاكات المحتملة الناجمة عن تلك الأنشطة. وخلصت البعثة إلى أن الكيانات الخاصة مكّنت بناء المستوطنات ونموها وسهلتهما واستفادت منهما، مباشرة أو بصورة غير مباشرة[٤٠]، وأوصت بأن تقيّم الشركات الخاصة آثار أنشطتها على حقوق الإنسان، وتتخذ جميع التدابير اللازمة، بوسائل منها إنهاء مصالحها التجارية في المستوطنات، حرصاً على ألا يكون لها تأثير سلبي على حقوق الشعب الفلسطيني الإنسانية. وأوصت أيضاً بأن تُرفع القضية إلى الفريق العامل المعني بمسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان[٤١].

٥٦- وتأكّدت وجاهة الموقف المنادي باتخاذ إجراءات ضد الشركات المستفيدة من الاحتلال الإسرائيلي بتقارير صدرت مؤخراً من كثير من الفاعلين. فقد ربط تقرير جمعته ٢٢ منظمة دولية رئيسية إنسانية ومعنية بحقوق الإنسان ربطاً واضحاً بين المستوطنات والشركات وتجارة إسرائيل الحيوية مع أوروبا[٤٢]. وأفادت منظمة فلسطينية تشتغل بحقوق الإنسان، واسمها "الحق"، بمسؤولية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن حجم منتجات المستوطنات الهائل[٤٣]. وأفادت منظمات زراعية فلسطينية وأخرى تمثل المجتمع المدني، مجتمعةً، بالأثر المدمّر للتجارة الدولية مع الشركات الزراعية الإسرائيلية على الزراعة الفلسطينية[٤٤]. وتضمن

---

(٤٠) A/HRC/22/63، الفقرة ١١٠.

(٤١) المرجع نفسه، الفقرة ١١٧.

(٤٢) *Trading Away Peace: How Europe helps sustain illegal Israeli settlements*, October 2012، متاح على الرابط التالي: www.fidh.org/IMG/pdf/trading.pdf.

(٤٣) *Feasting on the Occupation: Illegality of Settlement Produce and the Responsibility of EU Member States under International Law*, Al-Haq, 2013. متاح على الرابط التالي: www.alhaq.org/publications/Feasting-on-the-occupation.pdf.

(٤٤) *Farming Injustice: International trade with Israeli agricultural companies and the destruction of Palestinian farming*, February 2013. متاح على الرابط التالي: www.bdsmovement.net/files/2013/02/Farming-Injustice-Briefing-Feb2013-web.pdf.

تقرير سري لرؤساء بعثات أوفدها الاتحاد الأوروبي إلى القدس توصيات بألا يُضلَّل المستهلكون الأوروبيون فيشتروا منتجات المستوطنات الموسومة بأنها من إسرائيل[٤٥]. ودعا رؤساء البعثات في ذلك التقرير مواطني الاتحاد الأوروبي وشركاته إلى أن يستعلموا عن المخاطر المالية والقانونية المترتبة على شراء ممتلكات أو تقديم خدمات في المستوطنات الإسرائيلية. وفي هذا الإطار، جاء في تقارير إعلامية أن الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كاثرين آشتون، كتبت إلى وزراء الخارجية بالاتحاد الأوروبي تدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز جهودها لإنفاذ تشريعات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بوضع العلامات إزاء إسرائيل إنفاذاً تاماً وفاعلاً. ففي هذا السياق المتسم بتزايد الوعي، سيواصل المقرر الخاص تقديم تقارير عن الشركات التي تستفيد من الاحتلال الإسرائيلي المطول لفلسطين.

سادساً- التوصيات

٥٧- **يوصي المقرر الخاص بما يلي:**

(أ) تدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو لجنة تحقيق مؤلفة من خبراء في القانون الدولي إلى بحث القضايا المتعلقة بالاحتلال المطول والمضي قدماً نحو إبرام اتفاقية تنهي ذلك الاحتلال؛

(ب) تسمح إسرائيل للفلسطينيين باستغلال منطقتهم البحرية، حتى ٢٠ ميلاً بحرياً، تطبيقاً لالتزاماتها بمقتضى اتفاقات أوسلو الثانية؛

(ج) ترفع إسرائيل الحصار غير المشروع عن غزة وتحدد بوضوح الوصول إلى المناطق المقيدة التي لا ينبغي إنشاؤها إلا وفقاً للمعايير القانونية الدولية المنطبقة والالتزامات التي قطعتها دولة إسرائيل؛

(د) يموّل المجتمع الدولي بناء مرفق تحلية كبير في غزة، ويقيم شبكة شمسية للتدفئة والكهرباء، بتعاون إسرائيل التام، باعتبار ذلك حلاً مؤقتاً ومحدد الغرض، ويسارع إلى تحسين معالجة مياه المجاري تفادياً للمزيد من تلويث البحر الأبيض المتوسط. وينبغي لإسرائيل في الوقت نفسه أن تحترم حقوق الفلسطينيين المشروعة في المياه وتمتنع عن الاستيلاء على المياه الجوفية المشتركة بكميات غير متكافئة؛

(هـ) يدعم المجتمع الدولي، بتعاون إسرائيل التام وبالتشاور المباشر مع المزارعين في غزة، تحولاً في الإنتاج الزراعي في غزة نحو المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه،

(٤٥) لدى المقرر الخاص منه نسخة.

مثلاً بتيسير الحصول على البذور، ودعم تحسين شبكات الري، وضمان استعمال المزارعين أراضيهم الزراعية؛

(و) ينشئ المجتمع الدولي، بتعاون إسرائيل التام، صندوقاً خاصاً للمرضى يمكن السحب منه لتمويل العلاج الطبي خارج غزة عند الاقتضاء؛

(ز) ينشئ المجتمع الدولي لجنة تحقيق في أوضاع الفلسطينيين الذين تحتجزهم أو تسجنهم إسرائيل؛ وينبغي أن يكون لها ولاية واسعة للنظر في سجل إسرائيل في مجال إفلات المسؤولين عن السجون ومن يستجوبون الفلسطينيين من العقاب؛

(ح) يحقق المجتمع الدولي في أنشطة الشركات التي تستفيد من المستوطنات الإسرائيلية، ويتخذ الإجراءات اللازمة لإنهاء أي أنشطة في فلسطين المحتلة ومنح التعويضات المناسبة للفلسطينيين المتضررين؛

(ط) تنشئ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بدعم من مجلس حقوق الإنسان، آلية لدعم المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المعرضين لحملات التشهير، خاصة تلك التي تحوّل الاهتمام من مضمون شواغل حقوق الإنسان المتعلقة بولاياتهم.